وأقتناعاً منها بأن احترام مبادئه وقواعد القانون الدولي الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، لاسيما تلك التي تستهدف كفالة حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية وممثليها هو شرط مسبق أساسي لتسهيل العلاقات بين الدول بصورة عادلة ولتحقيق مقاصد ومبادئه ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ تلاحظ أن عدداً قليلاً فقط من الدول أصبح حتى الآن من الأطراف في الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بحرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، استجابة لطلب الجمعية العامة في دوراتها الخامسة والثلاثين وال السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ،

وأقتناعاً منها بأن إجراءات تقديم التقارير التي ينص عليها قرار الجمعية ١٦٨/٣٥ ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والمبنية بمزيد من التفصيل في قرار الجمعية العامة ٣٣/٣٦ المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، و ١٠٨/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، هي خطوات هامة في الجهد الرامي إلى تعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ،

ورغبة منها في المحافظة على إجراءات تقديم التقارير تلك ومواصلة تعزيزها ،

١ - تحيط علىً بتقرير الأمين العام :

٢ - تدين بقوة أعمال العنف المرتكبة ضد البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وكذلك ضد البعثات والممثلين لدى المنظمات الحكومية الدولية وموظفي مثل هذه المنظمات :

٣ - تؤكد على أهمية زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بضرورة كفالة حرمة وأمن وسلامة مثل هذه البعثات وهؤلاء الممثلين والموظفين فضلاً عن دور الأمم المتحدة في هذا المجال :

٤ - تحث الدول على احترام وتنفيذ مبادئه وقواعد القانون الدولي الناظمة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، وبصفة خاصة ، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة وفقاً لالتزاماتها الدولية لكي تكفل بفعالية حرمة وأمن وسلامة جميع البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الموجودين بصفة رسمية في الأرضي الخاضعة لولايتها ، بما في ذلك اتخاذ تدابير عملية لحظر القيام بأنشطة غير مشروعة في أراضيها من جانب أشخاص وجماعات وتظميات تتوجه على ارتکاب أعمال ضد أمن وسلامة مثل هذه البعثات وهؤلاء الممثلين أو تحرّض على ارتکابها أو تنظيمها أو تقوم بها :

توصي بأن تنظر الدول جدياً في القواعد الموحدة بشأن شروط العقد المتعلقة بالملبغ المتفق عليه الذي يستحق الدفع في حالة الإخفاق في الأداء التي اعتمدتها لجنة الأمم المتحدة للفانون التجاري الدولي . وأن تنفذها عندما يكون ذلك مناسباً إما في شكل قانون نموذجي أو في شكل اتفاقية .

الجلسة العامة ١٠١

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣

١٣٦/٣٨ - النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (٣٧) .

وإذ تؤكد على أهمية الدور الذي تؤديه البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلون الدبلوماسيون والقنصليون والبعثات والممثلون لدى المنظمات الحكومية الدولية وموظفو هذه المنظمات في صيانة السلم الدولي وتعزيز العلاقات الودية بين الدول ،

وإذ تؤكد أيضاً على أن من واجب الدول اتخاذ جميع الخطوات الملائمة التي يقتضيها القانون الدولي :

(أ) لحماية مقار البعثات الدبلوماسية والقنصلية فضلاً عن البعثات لدى المنظمات الحكومية الدولية .

(ب) لمنع وقوع آية اعتداءات على الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين وكذلك على الممثلين لدى المنظمات الحكومية الدولية وموظفي هذه المنظمات .

(ج) لتقديم الحناء إلى العدالة .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار وفروع عدد كبير من حالات عدم احترام حرمة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، وإزاء التهديد الخطير التي تشكله مثل هذه الانتهاكات لبقاء العلاقات الدولية العادلة والسلمية الضرورية للتعاون فيما بين الدول ،

وإذ تعرب عن تعاطفها مع ضحايا الأعمال غير القانونية المرتكبة ضد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين والبعثات الدبلوماسية والقنصلية وكذلك ضد الممثلين والبعثات لدى المنظمات الحكومية الدولية وموظفي مثل هذه المنظمات .

عن التقارير الواردة والآراء العرب عنها عملاً بالفترتين ٨ و ١٠ أعلاه ، وتدعو إلى تقديم آية آراء قد يرغب في الإعراب عنها بشأن هذه المسائل :

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والثلاثين البند المعنون «النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين»، وفيما يتعلق بتبادل المعلومات عن ملابسات جميع الانتهاكات الخطيرة لها :

الجلسة العامة ١٠١
١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣

١٣٧/٢٨ - صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنييد المترفة واستخدامهم وقوفهم وتدريبهم إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها ضرورة المراعة الدقيقة لمبادئ التساوي في السيادة والاستقلال السياسي وسلامة الإقليمية للدول وتقرير المصير للشعوب، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والمفصلة في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (٢٨) .

وإذ تشير إلى قراراتها ، وعلى المخصوص قراراتها ٢٣٩٥ (د - ٢٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٨ و ٤٦٥ (د - ٢٣) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ و ٢٥٤٨ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ و ٢٧٠٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ و ٣١٠٣ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وقرارها ١٤١٥ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، وكذلك إلى قرارات مجلس الأمن رقم ٤٠٥ (١٩٧٧) المؤرخ في ١٤ نيسان / أبريل ١٩٧٧ و ٤١٩ (١٩٧٧) المؤرخ في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ و ٤٩٦ (١٩٨١) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ و ٥٠٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٨ أيار / مايو ١٩٨٢ ، التي نددت فيها الأمم المتحدة بمارسه استخدام المترفة ، ولا سيما ضد البلدان النامية وحركات التحرر الوطني .

وإذ تشير بوجه خاص إلى قرارها ١٠٩/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي جددت بمقتضاه ولاية اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنييد المترفة واستخدامهم وقوفهم وتدريبهم ، المكونة من خمس وثلاثين دولة من الدول الأعضاء .

٥ - توصي الدول بأن تتعاون تعاوناً وثيقاً بجملة طرق ، منها إجراء الاتصالات بينبعثات الدبلوماسية والقنصلية والدولة المضيفة فيما يتعلق بالتدابير العملية التي تستهدف تعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين ، وفيما يتعلق بتبادل المعلومات عن ملابسات جميع الانتهاكات الخطيرة لها :

٦ - تطلب إلى الدول التي ليست بعد أطرافاً في الصكوك المتصلة بحماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين أن تنظر في إمكانية أن تصبح من أطرافها :

٧ - تطلب إلى الدول أن تقوم ، في الحالات التي ينشأ فيها نزاع بقصد انتهاك لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بحريةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين ، باستخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات بما في ذلك المساعي الحميدة للأمين العام :

٨ - ترجمون :

(أ) جميع الدول بإبلاغ الأمين العام بأسرع ما يمكن بالانتهاكات الخطيرة لحماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين :

(ب) الدولة التي وقع فيها الانتهاك - والدولة التي يوجد فيها الشخص المتهم بارتكاب هذه الجريمة ، حيثما يمكن تطبيق ذلك - الإبلاغ بأسرع ما يمكن عن التدابير المتخذة لتقديم الجاني إلى العدالة والإبلاغ في نهاية الأمر ، وفقاً لقوانينها ، عن النتيجة النهائية للإجراءات القانونية المتخذة ضد الجاني ، وعن التدابير المتخذة لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات :

٩ - ترجو من الأمين العام أن يعم على جميع الدول التقارير الواردة إليه عملاً بالفقرة ٨ أعلاه . عند تلقيتها ، ما لم تطلب الدولة مقدمة التقرير خلاف ذلك :

١٠ - ترجو من الأمين العام أن يدعو الدول إلى موافاته بأرائها فيما يتعلق بأية تدابير لازمة لتعزيز حماية وأمن وسلامةبعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين :

١١ - ترجو أيضاً من الأمين العام ، عندما يبلغ ، عملاً بالفقرة (أ) ٨ أعلاه ، بوقوع انتهاك خطير ، أن يقوم ، عند الاقتضاء ، بتوجيه نظر الدول المعنية مباشرة إلى إجراءات تقديم التقارير المبينة في الفقرة ٨ أعلاه :

١٢ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين تقريراً عن حالة التصديق على الصكوك المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه والانضمام إليها . فضلاً